كلمة الأستاذ المبارك تودة
ممثل أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي
بالمجلس الإداري لأكاديمية
جهة وادي الذهب – لكويرة

الداخلة : 29 مارس 2012

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس
السيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري
السادة ممثلو وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة
أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إذا كنا نسجل بإيجابية النقلة النوعية التي عرفها القطاع بالجهة خلال السنوات السابقة والتي تدل عليها المؤشرات الرقمية ،وكما تدل عليها المنجزات الموجودة على أرض الواقع لكن تماشيا مع مرتكزات البرنامج الحكومي المتمثلة في العمل المندمج والمتكامل وفي المقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة ولكون مركز الثقل في حسن تنفيذ هذا البرنامج وخصوصا في ميدان التربية والتكوين هو الحكامة الجيدة فإننا نغتنم دورة المجلس الحالية لإحاطة المجلس بالملاحظات التالية :

- صادق المجلس في دورته السابقة بتاريخ 03 يناير 2011 على النظام الداخلي للمجلس بغية تحسين أنماط اشتغال المجلس الاداري للأكاديمية وتقنين أدوار أعضاءه وسير اللجان المنبثقة عنه وأدوات الاشتغال الموظفة والنتائج اللازم بلوغها باعتباره فضاء للتداول والنقاش العميق حول التربية والتكوين لكن لم يتم تنزيل بنود هذا القانون على أرض الواقع فاستفردت إدارة الأكاديمية بتدبير القطاع وتسييره جهويا خارج أي دور أو متابعة لأعضاء المجلس الإداري (بناء مدرسة ابتدائية في ثانوية تأهيلية لم يتم ادراجها في برنامج عمل الأكاديمية برسم 2011)،لذا نطالب باحترام القانون الداخلي وتمكين الأعضاء من جميع الوثائق المفصلة بكل العمليات المنجزة من أجل تسهيل تتبع المشاريع المنجزة وميزانياتها. وفي غياب أي دور لأعضاء المجلس ونحن على موعد على نهاية البرنامج الاستعجالي 2009 - 2012 نطالبكم السيد الوزير بإجراء تقييم حقيقي يشمل الافتحاص المالي للميزانيات المرصودة لمشاريع البرنامج الاستعجالي بالجهة .

- وصادق أيضا المجلس في دورته السابقة على هيكلة الأكاديمية والنيابتين لكن للأسف لم تعرف طريقها للتنزيل وبقي أمر التكليف والتعيين في مصالح الأكاديمية والنيابتين بعيدا عن منطق الشفافية و تكافـو الفرص في

تولي المسؤوليات . وهنا لا بد من التذكير من جديد بالطعن الذي رفعناه للسيد الوزير في يناير 2011 حول اسناد القسم بالأكاديمية والمصالح التابعة لنيابتي وادي الذهب و أوسرد بعيدا عن القوانين المعمول بها لشغل مناصب المسؤولية ومنها على الأقل تعميم المذكرة المنظمة ، وتبعا لما تم الاتفاق حوله بين الادارة والنقابات التعليمية بالجهة من النقابات في المحضر المشترك الموقع بتاريخ 13 يناير2011 بعد سلسلة من التوقفات عن الدراسة ، فإننا نطالب السيد الوزير من جديد بفتح تحقيق حول هذا الموضوع .

❖ أما في اطار إعادة الثقة في المدرسة العمومية وتماشيا مع ما جاء به البرنامج الحكومي ، فإننا ننبه إلى أنه في غياب التفعيل الأمثل لمجالس التدبير ومجالس المؤسسة الأخرى بالمؤسسات وتكوينها التكوين القانوني اللازم للقيام بمهامها على الوجه الأكمل والتي تشكل الى جانب الإدارة التربوية آليات التأطير والتدبير التربوي و الإداري على مستوى المؤسسات ، وفي غياب مفهوم الشراكة الحقيقي والدفع بها الى الاستقلالية في اتخاذ القرارات لا يمكن الحديث عن أي مشروع للمؤسسة ، وحتى لا تكرر التجربة التي عاشتها المؤسسات التعليمية مع تجربة جمعيات دعم مدرسة النجاح بالمؤسسات والتي تم وأد هذه التجربة بالجهة ، حيث تم القفز على اختصاصاتها دون احترام مجالات الصرف المحددة لصرف منحة القرب المرتبطة بمشروع المؤسسة، وذلك بتحويل مبلغ 7000 درهم لجمعية أخرى دون الرجوع للمكاتب التنفيذية لشراء حافلة بقيت منذ 2009 متوقفة مما يدفعنا الى طرح تساؤل عريض حول دراسة الجدوى من المشروع التي قامت بها الجهة الشريكة لهذه الجمعية وهو صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في غياب التصور الحقيقي لما يمكن أن يعترض أي مشروع .

❖ إذا كنا نسجل بارتياح إقبال الوزارة على توقيف العمل بالمذكرتين 122 و 204 مما يؤكد مصداقية ملاحظاتنا السابقة فإننا ندعو الوزارة إلى مراعاة خصوصيات جهة وادي الذهب لكويرة في مجال تدبير الزمن المدرسي واعتماد مقاربة التخصص في الابتدائي لما لها من دور ايجابي في تجويد التعلمات و التغلب على المشاكل التي تواجه تدريس اللغة الأمازيغية و التربية البدنية في المدرسة الابتدائية والتأكيد على فتح نقاش عمومي حقيقي حول الوضع البيداغوجي بالمدرسة الوطنية والبدائل الممكنة على هذا المستوى.

❖ أما مجال تدبير الموارد البشرية فإن المتتبع للشأن التربوي بالجهة لازال يتسآل عن الجهات التي شاركت مركزيا وجهويا في فضيحة الانتقالات السرية لشهر غشت ،حيث مكنت الملحق الاقتصاد والإدارة بالأكاديمية وزوجته العاملة بهيئة التدريس من الانتقال خارج الضوابط القانونية والأخلاقية . وعــن من يتستر على أستاذة غادرت مؤسستها في 2010 ولازالت تتقاضى أجرتها الشهرية والتي تقول بعض الشائعات أنها خارج أرض الوطن.

❖ أما في مجال السكن الوظيفي بالجهة فإنه يعرف اختلالات كبيرة مما يستدعي اعمال القانون وتقديم ملفات الاحتلال الى الجهات المختصة .

❖ أما في المجال الاجتماعي فإننا نؤكد على ضرورة فتح وحدة جهوية للتعاضدية العامة للتربية الوطنية

وتوسيع وتعميم خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتعليم لتشمل جهة وادي الذهب لكويرة (النقل ، السكن ...) وإدراج جهة وادي الذهب لكويرة ضمن المناطق المستفيدة من التعويضات الخاصة بالمناطق النائية والصعبة .

وفي الختام ندعو المجلس الموقر إلى مناقشة التوصيات التالية والمصادقة عليها

توصيـــات:

- بناء مركز مستقل للأقسام التحضيرية يستجيب للشروط والمواصفات وذلك بتحويل ميزانية ثانوية التميز لهذا الغرض على اعتبار أن داخلية للاخديجة لا تستجيب لعدد الطلبة الذين يتابعون دراستهم بهذا المركز.
- تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة في شتنبر 2009 بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة وادي الذهب لكويرة وجامعة محمد الخامس في شأن متابعة الدراسة الجامعية لفائدة الأطر التربوية .